المحور الرابع:

العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة: استقلالية العلم.

إشكالية العلمية في العلاقات الدولية

تمهيد:

كما رأينا وأشرنا سابقا إلى الدعوات المختلفة لبناء حقل دارسي للعلاقات الدولية يستجيب لطابع وشروط "العلمية"، بدءا من جهود المثاليين في تأصيل دراسة العلاقات الدولية من أجل تفادي اندلاع الحروب مستقبلا، مرورا بطموح الواقعيين في بناء نظرية علمية للعلاقات الدولية، وانتهاء بمشروع السلوكيين في نقل العلوم الاجتماعة بما فيها العلاقات الدولية إلى مصاف العلوم الطبيعية من حيث الدقة المنهجية والقدرة على التنبؤ، إلا أن هناك شكوكا كثيرة تحوم حول القدرة والإمكانية على فعل ذلك، لدى ظهرت جدالات/حوارات عدة تتحدث عن مشكلات حقيقية واجهت بناء فرع علمي مستقل للعلاقات الدولية.

أولا: في معنى العلم ومرتكزاته.

قبل الحديث عن استقلالية العلاقات الدولية كعلم والصعوبات التي يمكن أن تعوق ذلك، من المفيد أن نتحدث –ولو بإيجاز- عن مفهوم العلم ومضامينه ومرتكزاته، إذ يمكن على ضوء ذلك المقاربة بشكل سليم للمسألة المراد بحثها.

يرتبط مفهوم العلم في مضمونه الحقيقي (بعد انفصال العلوم الطبيعية والكثير من فروع العلوم الاجتماعية عن الفلسفة) ارتباطا وثيقا بمفهوم المنهج العلمي، فكما يقال "يعرف العلم بمنهجه وليس بموضوعه"، حيث أن التخصيص لا

يكون للموضوع بقدر ما يكون للعلم منهج وقواعد يقوم عليها. وكما أن هناك فرقا كبيرا بين موضوع العلم ومنهجه إلا أنهما في الوقت نفسه وجهان متكاملان، إذ لا يمكن دراسة القضايا العلمية إلا بواسطة المنهج العلمي، ولا يمكن استخدام وتطبيق قواعد المنهج العلمي إلا على القضايا العلمية.

ثانيا: في إمكانية قيام علم مستقل للعلاقات الدولية.

17 يمكن العودة بحركية استقلالية العلوم عن الفلسفة إلى بداية القرن ميلادي، حيث دشنت "علوم الطبيعة والفيزياء" هذه الحركية، فاتحة عهدا جديدا من نمط التفكير البشري، وأحرزت بعدها العلوم الاجتماعية نجاحات باهرة، وما انفكت فروعها هي الأخرى تستقل عن الفلسفة، الواحدة تلوى الأخرى، بدءا بعلم الاجماع والاقتصاد والقانون وهلم النفس ... وعلم السياسة... إلخ، ويأتي في مؤخرة هذه الحركية الاستقلالية ما يسمى بعلم العلاقات الدولية، ولإن كانت الفروع الأولى لا تثير جدلا واسعا حول مدى استقلاليتها عن الفلسفة ومباحثها، فإن فرع أو حقل العلاقات الدولية لم يحسم أمره بشأن هذه المسألة، بل ويثار الجدل في الحقيقة عن مدى استقلاليته عن هذه الفروع (المستقلة) نفسها، خاصة علمي السياسة والاجتماع في المقام الأول، وباقي العلوم الأخرى التي يتداخل معها مثل الاقتصاد والقانون وعلم النفس... إلخ.

تطلعنا الأدبيات التي كتبت في هذا الشان بوجزد اتجاهين أساسيين، اتجاه يرى باستقلالية العلاقات الدولية كلعم لتوفره على شروط ذلك، واتجاه ينكر وينفي مثل هذه الاستقلالية ويلحق العلاقات الدولية بعلوم قائمة كلعمي السياسة والاجتماع.

أ - الاتجاه الأول:

ينطلق هذا الاتجاه من جملة معايير يفترض توافرها في أي حقل معرفي يدعي الاستقلالية عن بقية فروع العلوم الاجتماعية الأخرى، وهي كالتالي:

1 - يرتبط قيام حقل معرفي معين بتطور النظرة فيه، أي ضرورة وجود ممارسة علمية وعمليات تنظيرية يتم بواسطتها الوصول إلى نظريات توظف في تحليل وفهم الظواهر التي تنتمي إلى الحقل.
2 - وجود طرق ومناهج بحث يمكن اعتمادها في الدراسة والبحث، فأي حقل علمي مستقل يحاول أن يبتكر أساليب بحثية جديدة خاصة به.
3 - ضرورة تحديد وتوضيح معاني المفاهيم والمصطلحات المتداولة في الحقل.
4 - وجود موضوع دراسي متميز ومختلف عن غيره من الحقول المعرفية الأخرى، بمعنى وجود مجموعة من الظواهر التي يستقل الحقل بدراستها عن غيره.

وفيما يخص الدوافع والمبررات فإن سعد توفيق حقي يعتقد أن ما يشجع على استقلالية علم العلاقات الدولية يتمثل في عوامل ثلاثة هي:

- اتجاه الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية للبحث عن السببية أكثر من البحث عن العوامل القانونية.
- هناك انجذاب واهتمام بفكرة "العلوم الاجتماعية السلوكية"، أي الاتجاه نحو فكرة التخصص والاستقلالية في دراسة الظواهر السياسية.
- إن توجه حقول المعرفة الأخرى نحو الاستقلالية كان دافعا لعشرات الباحثين والدارسين للنزوع نحو الاستقلالية في حقل العلاقات الدولية.

انطلاقا من هذه الدوافع وبالعودة إلى المعايير (الشروط) السالفة الذكر، يمكن اعتبار حقل العلاقات الدولية حقلا علميا قائما بذاته، فهو يعزل مجالا من الظواهر

الاجتماعية التي يستقل بدراستها، وفي مقدمتها ظاهرة "غياب السلطة على المستوى الدولي" التي يعتبرها "ستانلي هوفمان" المحور والأساس الذي تقوم عليه دراسة علم العلاقات الدولية، وهو يستخدم مناهج علمية في البحث والتحليل تتنوع بين التقليدية (التي تم عبرها بناء ما يسمى بالنظريات العامة أو الكبرى في العلاقات الدولية كالواقعية مثلا)، والمناهج السلوكية (التي تم عبرها التوصل إلى نظريات جزئية أو متخصصة مثل نظريات صنع القرار...).

ب -الاتجاه الثاني:

هناك الكثير ممن يعارض فكرة استقلالية العلاقات الدولية كحقل دراسي متميز، وعلى رأس هؤلاء "مورتن كابلان" الذي أنكو وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية، بسبب عدم وجود حقل مشترك يمكن إغناؤه كما هو الحال بالنسبة لعلم السياسة، لدى فالعلاقات الدولية بالنسبة له تعتبر جزءا من علم السياسة، وفي الاتجاه نفسه يذهب "جورج كينان"، حينما اعتبر أن العلاقات الدولية ليست علما لأنها تدرس سلوك الحكومات، والتي هي بدورها مادة لسلوك الفرد ضمن الإطار السياسي لبيئته.

هذا ويختلف من ينكرون استقلالية الحقل بشأن إلحاقه بالحقول العلمية القائمة، فيذهب عدد كبير منهم إلى ربطه بعلم السياسة، فـ "ريمون بلاتيج" مثلا يقول «إن العلاقات الدولية ما هي إلا ملحق لعلم السياسة »، واجتماع هيئة اليونيسكو لعام 1952 تم فيه الاتفاق على اعتبار مادة العلاقات الدولية جزءا من مادة علم السياسة استنادا إلى الحجج التالية:

1 - إن كلا من العلاقات الدولية وعلم السياسة يشتركان في هدف واحد، يتمثل في دراسة السلطة والجماعة.

2 - إن وسائل البحث وأسس الدراسة في كل منهما واحدة.

3 - علم السياسة يهتم بدراسة الدولة، والعلاقات الدولية ترتكز على العلاقات بين تلك الدول.

4 - تعتبر دراسة السياسة الخارجية جزءا من دراسة العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه تعد من مواضيع السياسة العامة التي تدرس في إطار علم السياسة.

وهناك من الباحثين –خاصة الأوروبيين- من اعتبر العلاقات الدولية فرعا تابعا لعلم الاجتماع، وعلى رأسهم "شوارزنبرغر Schwarzenberer" الذي عرف العلاقات الدولية بأنها فرع من علم الاجتماع الذي يدرس المجتمع الدولي، أو "مارسيل ميل Marcel Merle" أكد من جهته على الطابع الاجتماعي لدراسة العلاقات الدولية، حيث تسائل قائلا «لا نستطيع حقيقة أن نفهم لماذا يتعين على العلم الذي يعالج قضايا المجتمع أن يتوقف عند حدود الدول، ويحرم نفسه اجتياز تلك الحدود في محاولة لفهم العلاقات الاجتماعية التي تدور على مستوى الكون ». إذا هؤلاء يعتبرون أن جوهر العلاقات الدولية هو المجتمع الدولي، وعليه تتطلب الدراسة طرحا سوسيولوجيا يحدد طبيعتها كمادة علمية.

محاضرات الأستاذة معمر خديجة